رقم الوثيقة: ASA 020/029/2010

على الهند التصدي لعمليات الإجلاء القسري وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في دلهي في سياق ألعاب الكومنولث

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه من غير الممكن استخدام ألعاب الكومنولث كذريعة للإجلاء القسري للباعة المتجولين الموسميين والعمال الذين يتخذون من الشوارع مقراً لهم والمتسولين.

إذ يواجه آلاف الباعة المتجولين الموسميين والعمال ممن ينتظرون الطلب في الشوارع البقاء دون عمل بسبب منع الشرطة لهم من العمل في الشوارع أثناء الألعاب. وقد جرى تكديس أغلبية من تم إجلاؤهم في ملاجئ جماعية مؤقتة، بينما يشكو هؤلاء من شح المياه وعدم توافر الصرف الصحي وعدم صلاحية هذه الأماكن للسكن.

ويشكل ما يجري حالياً استمراراً لموجة الإجلاء القسري للفقراء والمهمشين التي بدأتها السلطات المحلية في دلهي في الفترة السابقة على انطلاق ألغاب الكومنولث في 3 أكتوبر/تشرين الأول.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات بأن السلطات قامت بسلسلة من عمليات الإجلاء القسري في أوخلا والمناطق المحيطة بها، ومن الطرق التي تربط المدينة بأجزائها الشمالية الشرقية على ضفاف نهر يامونة، حيث أقيمت مرافق البنية التحتية لألعاب الكومنولث، بما فيها العديد من الملاعب الرياضية والجسور المعلقة وغيرها من الجسور خلال الأشهر القليلة الماضية.

وتقول منظمات حقوق الإنسان في الهند إن نحو 2,500 شخص و150 – 200 عائلة قد تم إجلاؤهم قسراً من بلدة جيرغاون في ضواحي العاصمة ووسط دلهي، على التوالي، خلال الأسبوعين الأخيرين اللذين سبقا افتتاح الألعاب.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن عدداً كبيراً من حالات الإجلاء التي جرت في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول قد تمت، على ما يبدو، دون اتخاذ التدابير الاحترازية التي يتطلبها القانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، لم يجرِ تشاور حقيقي مع الأشخاص الذين تم إجلاؤهم. ولم يتم إنذارهم مسبقاً بصورة كافية. بينما لا تفي الملاجئ الجماعية المؤقتة التي قدمتها لهم السلطات، في كثير من الحالات، بشروط السكن الكافي الذي تقتضيه المعايير الدولية.

إن على السلطات الهندية واجباً في ضمان توفير السكن البديل الكافي على نحو يلبي المعايير الدولية. كما يتعين عليها تقديم أشكال الإنصاف الفعال المختلفة إلى جميع من تمت إجلاؤهم قسراً.

ولذا فإن منظمة العفو الدولية تحث السلطات الهندية على ما يلي:

- ضمان أن لا تتم عمليات الإجلاء إلا كملاذ أخير، وأن تتقيد تقيداً تاماً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- ضمان أن يقدَّم لمن تم إجلاؤهم السكن البديل الكافي و/أو أن تؤخذ احتياجاتهم المعيشية كأمر يكتسي صفة الاستعجال؛
- ضمان أن يلبي أي سكن بديل يقدم إليهم شروط السكن الكافي بمقتضى المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

- توفير سبل الانتصاف الفعال أمام جميع ضحايا عمليات الإجلاء القسري.

ويتعين على السلطات الهندية كذلك التصدي للعدد المتزايد من انتهاكات الحقوق العمالية وانتهاكات قوانين العمل التي ترتكبها الهيئات الحكومية والشركات الخاصة الناشطة في مجالات البناء رغم الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية التي تم تعيينها بموجب الأمر الصادر عن محكمة دلهي العليا لمراقبة مثل هذه الانتهاكات. وقد تضمنت هذه الانتهاكات، التي قامت منظمات حقوق الإنسان في الهند بتوثيقها، التسجيل غير النظامي والحرمان من أجور الحد الأدنى المحددة في القانون، وانعدام المساواة في أجور الرجال والنساء وكذلك عدم المساواة في المنافع الصحية التي أقرها القانون للجميع، وتدني مستويات السلامة في أماكن العمل، ما يؤدي إلى معدلات عالية من وفيات العمال وحوادث العمل، وإلى استخدام عمل الأطفال في هذا المجال أو ذاك.